

ما لا يجتمعان في اللغة العربية (دراسة في التراكيب النحوية)

د/ عبد القادر تواتي

جامعة البويرة.

الملخص بالعربية: نقف في هذا المقال على ظاهرة لغوية نحوية تتمثل في منع اجتماع لفظين في تركيب عربي واحد، محاولين جمع مسائلها المتفرقة في كتب اللغة والنحو وتصنيفها بحسب الأبواب النحوية المعروفة، مع ذكر العلل التي عُلل بها امتناع اجتماعها. وذلك كمنع اجتماع الألف واللام بالتنوين، واجتماع إعرابين (علامتي إعراب) في لفظ واحد واجتماع المفسّر والمفسّر والعوّض والمعوّض في باب النداء وغيره. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج: أولها جمع نحو ثلاث وعشرين مسألة نحوية من هذا الضرب. ثانيها: أهمّ العلل التي عُلل بها امتناع الجمع فيها هي: إغناء أحد اللفظين عن الآخر، أو تضادها وتناقض غرضيهما. ثالثا: قد يجتمع ما لا يجتمعان في بعض المواضع منها: الضرورة الشعرية، وعند طلب التخفيف، أو لمنع الالتباس.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، النحو، ما لا يجتمعان في اللغة العربية، التضام تضام التلازم، تضام التنافي، المفسّر والمفسّر، العوّض والمعوّض، العلّة، التخفيف اللّبس.

الملخص باللغة الفرنسية:

Notre article se focalise sur un phénomène grammatical, qui est le « non assemblance » de deux mots dans une seule phrase en langue arabe, cela on procédant d'abord par rassemblé tous ses aspects dispersés dans les œuvres de grammaire, puis les classer celons les catégories grammaticales connues bien sur, on argumentant les causes de ce « non assemblance ». Et on peut citer par exemple le non assemblance d' [« *El âlif* » et « *lâm* » fi « *TenWine* »], et le « non assemblance » d' [« *el mufasir* » et « *el mufasâr* »] et [« *el aiwad* » et « *el muaâwid fi el nidâ* »].

Pour conclure, Les résultats de notre étude sont multiples, premièrement: la collection d'environ vingt-trois cas grammaticales de cette « non assemblance », En second lieu: les plus importantes causes de « non assemblance » sont : une combinaison d'abstinence, ou quand la signification des deux mots est contradictoire. Troisièmement: Ce phénomène de « non assemblance » peut avéré évitable dans des cas tel que: la nécessité poétique et lors d'atténuation, ou pour éviter la confusion.

إنّ اللغات وإن اشتركت في كثير من الخصائص ، فإن بعضها يختصّ عن بعض خصائص وينفرد بسمات تميّزه عن غيره من اللغات والألسن. ففي اللغة العربية هناك كلمات يجب اجتماعها وتضامها أثناء التركيب ويمتنع افتراقها والفصل بينها كالمضاف والمضاف إليه والصفة والموصوف. كما أن هناك كلمات يجب أن تفصل ويمتنع اجتماعها ، وذلك كمنع اجتماع الإضافة بالتنوين أو بآل التعريف. ويدرج بعض اللغويين المحدثين هاتين الظاهرتين ضمن قرينة واحدة من القرائن اللفظية دعاها قرينة التضام ، وهي عنده نوعان: تلازم وتناف. غير أنّ تضام التنافي يعدّ في الأصل قسيما للتضام التلازمي لا نوعا من أنواعه ؛ وذلك لأن «المقصود بالتضام أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصراً آخر فيسمّى التضام هنا التلازم ، أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمّى هذا التنافي...والتنافي عكس التضام وإن أدخلناه تحته باعتباره قسيماً للتلازم. وهذا التنافي قرينة سلبية على المعنى يمكن بواسطتها أن نستبعد من المعنى أحد المتنافيين عند وجود الآخر. فإذا وجدنا "أل" استبعدنا معنى الإضافة المحضة. وإذا وجدنا التنوين استبعدنا معنى الإضافة بقسميها...وإذا وجدنا أداة النداء لم نتوقع بعدها الاسم المقترن بآل إلاّ بواسطة أي. وإذا وجدنا لولا استبعدنا أن يكون لمبتدئها خبر ، وهلمّ جرا. وهكذا يكون التنافي قرينة لفظية سلبية لا إيجابية.» (تمّام ، 2006 ص216-224). إنّ جمع ما لم تجمععه العرب في كلامها كالفصل بين ما لم تفصل بينه كلاهما مخالفة صريحة وخروج عن خصائص العربية وسنن العرب في كلامها.

ورغم هذه الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع فإنّي لم أجد من الباحثين قديما ولا حديثا من تصدى لجمع مسأله ولمّ أشتاته ، فكانت مئّي هذه المحاولة التي تتبعته فيها ما ذكره النحاة من الأمور التي لا تجتمع في المستوى التركيبي للغة العربية خاصّة ، سواء كان حكم

الاجتماع فيها ممنوعا للتنافي بين اللفظتين ، أم لإغناء إحداها عن الأخرى. وسواء كان ذلك الاجتماع ممنوعا جملة ، أم كان وجها مكروها مرجوحا ووقع في بعض الكلام شاذا نادرا خلاف الأولى. فجاء في نحو ثلاث وعشرين مسألة ، وزعتها على أبواب النحو المشهورة فكان في خمسة أبواب هي: باب البناء والإعراب ، باب النكرة والمعرفة ، باب الجملة الاسمية ، باب الجملة الفعلية ، باب التوابع والعدد والمعدود. وقد اعتمدت فيه المنهج الوصفي التحليلي جمعا وتصنيفا وترتبا ، مع شيء من التحليل والاستشهاد والتمثيل ، والاحتجاج والتعليل والإحالة على مواضع كل مسألة وبابها في كتب أهل اللغة والنحو والصرف.

-أولا: ما لا يجتمعان في باب البناء والإعراب:

1- لا يجوز الجمع بين علامتي إعراب (إعرابين) في الأسماء الستة: اختلف النحاة في إعراب الأسماء الستة ، فذهب البصريون إلى أنها معربة بالحروف ، وذلك معنى قولهم معربة من مكان واحد. وذهب الكوفيون إلى أنها معربة بالحركات والحروف معا فالضمة والواو رفعا والفتحة والألف نصبا ، والكسرة والياء جرا ، وذلك معنى قولهم: معربة من مكانين. وقد رد البصريون هذا الإعراب الكوفي بحجة أن العرب لا تجمع بين إعرابين في كلمة واحدة ، قال الأنباري «وأما البصريون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه معرب من مكان واحد لأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى ، وهو الفصل وإزالة اللبس ، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك. وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين ؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر ، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما في كلمة واحدة...والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد ، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان...والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.»(الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، 2003 ، ج1 ، ص17-). إن مسألة امتناع الجمع بين إعرابين في اللغة العربية فرع عن قاعدة أعم منها ، وهي امتناع العرب عن الجمع بين علامتين للشيء الواحد كعلامتي تأنيث وعلامتي تعريف ، والعلة في ذلك ظاهرة وهي الاقتصاد والتخفيف والاستغناء بإحداها عن الأخرى.

2- كراهية الجمع بين إعرابين في التثنية: لم تثنَّ العرب (اثنان) فلم تقل: (اثنانان) ونحو ذلك ، واستغنت عنه بقولها: (أربعة) ؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا فيه بين إعرابين. قال ابن جني متحدًا عن عدم تثنية التثنية قياسا على جمع الجمع: «فإن قلت: فهلا ثُنِّيت التثنية كما جمعت الجمع؟ قيل: قد كفتنا العرب بقولهم: أربعة، عن قولهم اثنانان. وأيضا فكروها أن يجمعوا في اثنانان ونحوه بين إعرابين متفقين كانا أو مختلفين. وليس شيء من ذلك في نحو أكلب وأكالب.» (ابن جني، 2003) (ابن جني، 2003، ج3، ص238). والإعرابان اللذان كرهت العرب اجتماعهما في (اثنانان) هما: إعراب اثنان بالألف، واثنانان بالألف أيضا فهما إعرابان متفقان.

-ثانيا: ما لا يجتمعان في باب النكرة والمعرفة والإضافة:

1- لا تجمع العرب بين أل التعريف والإضافة المعنوية: يمتنع اجتماع الإضافة المعنوية بالتعريف وأل، ولهذا يجب في الاسم عند إضافته إضافة محضة أن يجرّد من أل التعريف أوّلا قال ابن هشام: «وكما أن الإضافة تستدعي وجوب حذف التنوين والنون المشبهة له، كذلك تستدعي وجوب تجريد المضاف من التعريف، سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوي فلا تقول: الغلام زيد، ولا زيدٌ عمرو مع بقاء زيد على تعريف العلمية، بل يجب أن تجرّد الغلام من أل، وأن تعتقد في زيد الشيوع والتكثير، وحينئذ يجوز لك إضافتهما وهذه هي القاعدة.» (ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، 2004، ج1 ص420-422). فقاعدة الباب أن العرب لا تجمع في الاسم الواحد تعريفيين، كأل والإضافة والعلمية والإضافة ؛ لأنّهما علامتان لشيء واحد، فهم يستغنون بإحداهما عن الأخرى، ويتمّ ذلك بتجريد الاسم المضاف من الألف واللام أوّلا مثل: الأطروحة، يقال عند إضافتها: أطروحة الدكتوراه ولا يجوز (الأطروحة الدكتوراه) إلا على سبيل البدل أو عطف البيان، وفي هذا الوجه الواجب تخفيف من الثقل الواقع في الوجه الممتنع بحذف أل التعريف. وقد حاول بعض العلماء تعليل منع اجتماع الإضافة بالتعريف وأل فقال: «والعلة في امتناع اجتماع الألف واللام والإضافة هي أنّ الألف واللام يعرّفان الاسم بالعهد، والإضافة تعرف الاسم بالملك والاستحقاق، ومحال جمع تعريفيين مختلفين على اسم واحد.» (الزجاجي 1985، ص50، 51). هذا ملخص ما ذكر في كتب النحاة، على أنّ في منع اجتماع علامتي

تعريف في الاسم المركب تركيباً إضافياً من إيجاز الحذف وتقصير العنصر اللغوي ما لا يخفى عند أدنى تأمل.

2- حكم الجمع بين أل التعريف والإضافة المعنوية ، في العدد: ذكرت مصادر النحو العربي أن البصريين والكوفيين قد اختلفوا في مسألة الجمع بين الإضافة والألف واللام في العدد المضاف إضافة معنوية إلى اسم محلى بالألف واللام مثل: ثلاثة الأثواب ، وخمسة الأشبار ، ومائة الأبقار ، وثلاث الأثافي. وهل يجوز أن يقال الثلاثة الأثواب ، ونحوها أم لا؟ فمنع ذلك البصريون لمخالفته القياس في باب الإضافة المعنوية ، واتباعاً للمسموع عن الفصحاء ، ولعلل أخرى ذكروها ، وأجاز الجمع بينهما الكوفيون مستشهدين ببعض ما سمعوه عن العرب كقول ذي الرمة (من الطويل): (ابن هشام الأنصاري ، 2004 ، ج1 ، ص194 201). وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى * ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالرُّسُومُ الْبَلَاقِعُ.

وقد وقف المبرد طويلاً عند مسألة إضافة العدد إلى ما فيه أل ، وأورد ما ذكره الكوفيون من جمعهم بين الإضافة و(أل) في إضافة العدد إلى معدوده ، دون أن يسميهم بالاسم ، ثم وصف ذلك بأنه خطأ فاحش لخروجه عن إجماع العلماء أولاً ، ولعدوله عن القياس الذي ينص على أنه لا تجتمع الإضافة بأل التعريف أولاً ، ولمخالفته للرواية والمسموع عن العرب الفصحاء ثالثاً فقال: «اعلم أن قوماً يقولون: أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى ، وأخذت الخمسة عشر الدرهم. وبعضهم يقول: أخذت الخمسة عشر الدرهم ، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف. وهذا كله خطأ فاحش. وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية ، لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيراً. ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه. فرواية برواية والقياس حاكمٌ بعد أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال ، لا يجوز أن تقول: جاءني الغلام زيدٌ ؛ لأن الغلام معرفٌ بالإضافة. وكذلك لا تقول: هذه الدار عبد الله ، ولا أخذت الثوب زيدٌ. وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز وإجماعهم حجةٌ على من خالفه منهم. فعلى هذا تقول: هذه ثلاثة أثوابٍ ؛ كما تقول: هذا صاحب ثوبٍ. فإن أردت التعريف قلت: هذه ثلاثة الأثواب ، كما تقول: هذا صاحب الأثواب ؛ لأن المضاف إنما يعرفه ما يضاف إليه فيستحيل هذه الثلاثة الأثواب ؛ كما يستحيل هذا صاحب الأثواب...وينبغي لمن تبين فساد ما قاله أن يرجع من قبل إلى حقيقة القياس ، ولا يمضي على التقليد.» (المبرد ، دت ، ج1 ، ص213 ، 214). فالمبرد يقيس إضافة العدد على إضافة غيره من الأسماء

التي تضاف إضافة معنوية ، فلا يجيز فيها اجتماع الإضافة بالألف واللام ؛ لأن ذلك خاص بالإضافة اللفظية والصفات المشتقة. وقد رجح صاحب المفصل رأي البصريين المانعين أيضا ووصفه بأنه الموافق للقياس ، ووصف رأي الكوفيين بأنه مخالف للسمع واستعمال الفصحاء فقال: «وقضية الإضافة المعنوية أن يجرّد لها المضاف من التعريف ، وما تقبله الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم. فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء.» (الزمخشري ، 1993 ، ص115). ويبدو لي أن رأي البصريين أرجح من وجوه: الأول: كونه أقوى في القياس والموافق للسمع والاستعمال كما نقلنا عن الزمخشري. الثاني: كونه أكثر خفة ، وذلك أن الاسم المركب خلاف المفرد ثقيل بسبب طول العنصر اللغوي الناشئ عن اتصال كلمتين وجعلها كلمة واحدة ، فهو بهذا في حاجة إلى التخفيف ، وقد فعلت ذلك العرب بتجريد المضاف من أل ، وغني عن البرهان بأن قولنا: ثلاثة أثواب ، وخمسة دراهم أخف من الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم ، يحس بذلك كل من يحاول نطقهما.

3- حكم اجتماع أل التعريف بالإضافة اللفظية: يميّز النحاة بين نوعين من الإضافة: إضافة معنوية محضة ، وإضافة لفظية غير محضة: «فإن كان المضاف غير وصف أو وصفا غير عامل ، فالإضافة محضة كالمصدر نحو: عجبت من ضرب زيد ، واسم الفاعل بمعنى الماضي نحو: هذا ضارب زيد أمس.» (ابن عقيل ، 1985 ، ج3 ، ص42-). وسمّيت معنوية لأن فائدتها معنوية وهي إكساب المضاف تعريفا إذا كان نكرة ، أو تخصيصا إذا كان عاما «فالمعنوية: ما أفاد تعريفا كقولك: دار عمرو ، أو تخصيصا كقولك: غلام رجل.» (الزمخشري ، 1993 ص113). وسمّيت محضة لأنها تدل على أن الكلمة مفردة غير مركبة فهي على نية الاتصال بين المضاف والمضاف إليه خالصة من نية الانفصال بينهما ، قال ابن هشام: «وتسمّى الإضافة فيها محضة أي: خالصة من شائبة الانفصال ومعنوية لأنها أفادت أمرا معنويا وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة نحو: غلام زيد وتخصيصه إن كان نكرة نحو: غلام امرأة.» (ابن هشام الأنصاري ، 2004 ، ج1 ، ص420-426). أما الإضافة اللفظية -وتسمى غير المحضة- فهي خلاف المعنوية ، وتكون في الوصف المشتق العامل عمل فعله ، سواء أكان اسم فاعل أم اسم مفعول أم صفة مشبهة بمعنى الحال أو الاستقبال ، قال ابن عقيل: «وضبطها المصنف بما إذا كان المضاف وصفا يشبه "يفعل" أي الفعل المضارع ، وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو صفة مشبهة ولا تكون إلا بمعنى الحال:

فمثال اسم الفاعل: هذا ضارب زيد الآن أو غداً ، وهذا راجينا. ومثال اسم المفعول: هذا مضروب الأب وهذا مروّع القلب. ومثال الصفة المشبهة: هذا حسن الوجه وقليل الحيل وعظيم الأمل.» (ابن عقيل ، 1985 ، ج3 ، ص42-). وسميت لفظية لأن فائدتها لفظية وهي التخفيف بحذف التنوين أو النون ، ولا تقيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً. وسميت غير محضة لأنها في نية الانفصال بين المضاف والمضاف إليه ، فرغم جر المضاف إليه لفظاً ، فإن الحقيقة المقصودة هي النصب لا الجر ، قال ابن عقيل: «هذا القسم من الإضافة -أعنى غير المحضة- لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً ؛ ولذلك تدخل (رب) عليه وإن كان مضافاً لمعرفة نحو: رب راجينا. وتوصف به النكرة نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا بَالِغُ الْكَفَّةِ﴾ المائدة:95، وإنما يفيد التخفيف وفائدته ترجع إلى اللفظ ، فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية...فإنها على تقدير الانفصال تقول: هذا ضاربُ زيد الآن. على تقدير: هذا ضاربُ زيداً ، ومعناها متحد ، وإنما أضيف طلباً للطفة.» (ابن عقيل ، 1985 ، ج3 ، ص42-). ومعنى الانفصال أنّ هذه الإضافة لا تخلو من معنى الفعل الذي ينصب ما بعده فلا يصبح فيها المضاف والمضاف إليه مركباً إضافياً كالكلمة الواحدة إلا في صورة اللفظ الظاهر ، أما في حقيقة الأمر فإن المضاف إليه مجرور لكنه في محل نصب مفعول به للمضاف ، خلافاً لما ذكرناه عن الإضافة المعنوية التي يكون الاسم الثاني فيها مضافاً إليه مجروراً لفظاً ومحلاً. وكان القياس يقتضي أن يكون منع اجتماع الإضافة بالتعريف شاملاً للإضافة بنوعيهما المعنوية واللفظية ، ولكن خصوصية الإضافة اللفظية وعدم إفادتها التعريف جعل علاقتها بالتعريف تتوزع على حالتين:

- **الحالة الأولى:** جواز اجتماع الإضافة اللفظية ب(أل) استثناءً في مسألتين اثنتين هما: (ابن عقيل ، 1985 ، ج3 ، ص46-)

- مسألة الحسنُ الوجهِ/الضاربُ الرجلِ: وضابطها أن يكون المضاف وصفاً معرباً بالحركات بأن يكون مفرداً أو جمع تكسير أو جمع مؤنث سالماً ، والمضاف إليه معمولاً لها قد دخلت الألف واللام عليه أو على ما أضيف إليه مثل: الحسنُ الوجهِ والضاربُ الرجلِ والجعدُ الشعرِ والراكبُ الطائرة ، ومثال ما دخلت (أل) على المضاف إلى المضاف إليه: زيد الضارب رأس الجاني.

- مسألة الضاربُ زيداً/الضاربو زيدٍ: وضابطها أن يكون المضاف وصفاً مشتقاً معرباً بالحروف ؛ بأن يكون مثنى أو جمع مذكر سالماً ، فيجوز أن يضاف مع بقاء الألف واللام فيه

مطلقاً دون شرط مثل: هذان الضاربان زيد ، وهؤلاء الضاربون زيد. بحذف النون فقط ، ومنه (الشاتميّ عرضي) في قول عنترّة العبسي (من الكامل): (الأنباري ، 2005 ، ص308-).

ولقد خشيتُ بأنْ أموتَ ولم تدرْ * للحربِ دائرة على ابْنِي ضَمُضَ
الشَّاتِمِيّ عَرَضِي وَلَمْ أَشْتَمِهُمَا * وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمْ أَلْفَهُمَا دَمِي

فالشاتمي: اسم فاعل معرب بالحروف لأنه مثني عائد على ابني ضمضم ، وعرضي مجرور بالإضافة إلى شاتمي ، ويجوز أن يكون مفعولاً في موضع نصب بالشاتمي أيضاً على تقدير نون محذوفة تخفيفاً بناءً على حذفها من المفرد ، والجرّ على الإضافة مقدم عند حذف النون ، أما إذا لم تحذف فإن النصب واجب ، فيجوز أن يقال: رأيت الناصحي زيد والناصري زيداً ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ الحج:35 «فقراءة العوامّ خفض (الصلاة) ، وروى العباس بن الفضل عن أبي عمرو(والمقيم الصلاة) بنصب الصلاة على ما مضى من التفسير.» (الأنباري ، 2005 ، ص309-).

وقد حاول بعض العلماء تعليل هذا العدول عن القياس واغترار اجتماع الإضافة و(أل) في هاتين المسألتين مع ما فيه من ثقل وعدول عن الأصل فردها إلى أمرين: الأول زوال العلّة التي من أجلها امتنع اجتماعهما وهي اجتماع تعريفين في اسم واحد ، وذلك أنّ الإضافة اللفظية لا تكسب المضاف تعريفاً. الثاني: شدة الحاجة إلى (أل) لتعريف المضاف بعد أن عجزت الإضافة اللفظية عن تعريفه وفي ذلك يقول الزجاجي: «ليس في العربية شيء يجمع فيه بين الألف واللام والإضافة إلا قولهم: هذا الحسن الوجه والفاره العبد ، والكثير المال ، وما يجري هذا المجرى. وإنّما جاز هاهنا الجمع بينهما لزوال العلّة التي من أجلها امتنع الجمع بينهما ، وذلك أن الإضافة في هذا الباب لم تعرّف المضاف ؛ لأنها إضافة غير محضة وتقديرها الانفصال ، وشرح ذلك أنك إذا قلت: هذا غلام وثوب ودار فهو نكرة. وإذا أضفته إلى معرفة تعرّف به ، كقولك: هذا ثوب زيد ، وغلام عمرو. وأنت إذا قلت: مررت برجل حسن الوجه. فحسن نكرة ولم يتعرف بإضافتك إياه إلى الوجه ؛ لأن الحسن في الحقيقة للوجه ثم نقل إلى الرجل فلذلك جاز إدخال الألف واللام عليه للتعريف إذ كان غير متعرف بالإضافة ، فقيل: مررت بالرجل الحسن الوجه ، والكثير المال وما أشبه ذلك. ولا نظير له في العربية.» (الزجاجي ، 1985 ، ص50 ، 51). فتعريف الاسم في هذه الشواهد والأمثلة المذكورة ونحوها ليس بسبب إضافته كما يقع في الإضافة المعنوية ، وإنّما بدخول الألف واللام ، فتكون (أل) فيه علامة التعريف الوحيدة.

- **الحالة الثانية:** حكم اجتماع أل بالإضافة اللفظية في مسألة (الضارب زيد): وهذه المسألة فرع عن الحالة الأولى ، وصورتها أن يكون المضاف وصفا معربا بالحركات بأن يكون مفردا أو جمع تكسير أو جمع مؤنث سالما ، والمضاف إليه معرفة بغير الألف واللام كما في قولهم: الضارب زيد. فالمضاف (الضارب) محلّى بأل والمضاف إليه (زيد) مفرد معرف بالعلمية. وقد اختلف العلماء في جواز اجتماع الإضافة بالتعريف فيها على رأيين: فذهب الجمهور إلى منعه ووجوب حذف (أل) من المضاف لئلا يجتمع تعريفاً ، وأباح ذلك الفراء (ت207هـ) (ابن هشام الأنصاري ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، 2004 ، ج1 ، ص200-). وقد علّل الجمهور مذهبهم في امتناع اجتماع الإضافة و(أل) هنا ، وجوازها في (الضارب زيد والضاربو زيد)، بأنّ المسألتين اللتين أبيح فيهما العدول عن الأصل قد تحقق فيهما غرض لفظي وهو التخفيف بحذف النون ، وهو ما لا وجود له في (الضارب زيد).

4- لم تجمع العرب بين أل التعريف وياء النداء: كما لا تجتمع أل التعريف بالإضافة المعنوية ، لا تجتمع أيضا بياء النداء ، وذلك لأن ياء النداء علامة من علامات التعريف تعرف المنادى بالإشارة والتخصيص ، قال الأنباري: «فإن قيل: ولم لم يجمعوا بين يا والألف واللام؟ قيل: لأن يا تفيد التعريف ، والألف واللام تفيد التعريف. فلم يجمعوا بين علامتي تعريف ، إذ لا يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة.» (الأنباري ، أسرار العربية ، دت ص208-). ولذلك وجب عند نداء الاسم المعرف بأل أن يفصل بينهما ب(أي) فيقال: يا رجل ، ويا أيها الرجل. ولا يقال يا الرجل إلا ما ورد استثناء في لفظ الجلالة فيقال: يا الله وستأتي في باب النداء.

5- منع اجتماع الإضافة المعنوية بالتنوين أو نوني المثنى وجمع المذكر السالم: لا تجتمع علامة تنكير كالتنوين بعلامة تعريف كالإضافة في كلمة واحدة لأنهما ضدان. إن التنوين يدل على التنكير ويؤذن بالانفصال ، والإضافة تدل على التعريف وتؤذن بالاتصال ، فلم يجتمعا. لذلك يجرد الاسم عند إضافته من أل والتنوين إن كان مفردا أو جمع تكسير ، ومن أل والنون إن كان مثنى أو جمع مذكر سالما ، مع جر المضاف إليه في كل منهما ، وهذا هو الأصل في كلام العرب وباب الإضافة ، إذ لا يجوز عندهم اجتماع التنوين والإضافة في وقت واحد «وإنما لم يجتمع التنوين والإضافة لوجهين: أحدهما أنّ التنوين في الأصل دليل التنكير والإضافة تعرف أو تخصص ، فلم يجمع بينهما لتنافي معنييهما. والثاني أن التنوين جعل دليلا

على انتهاء الاسم والمضاف إليه من تمام المضاف ، فلو نَوَّن الأول لكان كالحاق التنوين قبل منتهى الاسم ، وهذا معنى قولهم: التنوين يؤذن بالانفصال ، والإضافة تؤذن بالاتصال فلم يجتمعا.» (العكبري ، 1995 ، ج1 ، ص74-79). وقد قصر النحاة علة المنع على هذين الوجهين اللذين ذكرهما العكبري ، وأرى أنَّ في ذلك أيضا تخفيفا بتفادي الثقل الظاهر عند محاولتنا نطق هذا المركب الإضافي منونا ، وقد تخفَّف مستعملو اللغة منه بحذفه.

6- منع اجتماع الألف واللام بالتنوين مطلقا لتناقض غرضيهما: لا تجتمع الألف واللام بالتنوين في كلام العرب مطلقا ؛ وذلك لتنافي غرض التعريف مع غرض التنكير. قال الزجاجي: «اعلم أنه لا يجوز اجتماع الألف واللام والتنوين على حال من الأحوال نحو قولك: رجل و فرس و غلام. ثم تقول: الرجل والغلام والفرس ، فيسقط التنوين وخطأ الجمع بينهما. والعلة في ذلك عند البصريين أن التنوين دخل في الأسماء فرقا بين المنصرف منها المتمكن وبين الممتنع من الانصراف بثقله مضارعا للفعل فإذا دخلت الألف واللام عليه مكنته فردته إلى الأصل فانصرف كله فاستغنى عن دلالة التنوين لأنه لا معنى للجمع بين دليلين على معنى واحد لا فضل لأحدهما على الآخر وعلة امتناع الجمع بين التنوين والألف واللام عند الفراء والكسائي وأصحابهما هي أن التنوين لازم الأسماء فرقا بينها وبين الأفعال لأن من الأسماء ما جاء بوزن الأفعال نحو جعفر لأنه بوزن دحرج ونحو جبل وجمل لأنه بوزن خرج وذهب وكذلك ما أشبهه فجعل التنوين فرقا بين الأسماء والأفعال وألزم الأسماء لأنها أخف من الأفعال والألف واللام لا تدخل على الأفعال لأنه لا تعتورها المعاني التي من أجلها تدخل الألف واللام على الأسماء التي قدمنا شرحها فلما دخلت الألف واللام على الأسماء فارقت شبه الأفعال فاستغنى عن التنوين ودلالته فأسقط.» (الزجاجي ، 1985 ، ص50-). هذا ما نقله الزجاجي من علل البصريين والكوفيين لعدم اجتماع ال التعريف بالتنوين. وقد يقول قائل: إن علة الامتناع هنا هي نفسها علة الامتناع في المسألة السابقة وهي تنافي غرض التعريف الذي تقيده ال وغرض التنكير الذي يفيد التنوين ، وهذا صحيح مع ال المعرفة ، بيد أن منع اجتماع الألف واللام بالتنوين هنا شامل لجميع أنواع ال وليس خاصا بنوع منها.

7- لا يجمع في الاسم بين العلمية والنعت لأن وصف العلم جار مجرى نقض الغرض: وُضعت أسماء الأعلام لتغني عن الأوصاف الكثيرة نقول: عُمر ، فيغنيها ذلك عن قولنا: القرشي صاحب رسول الله ﷺ ثاني الخلفاء الراشدين الفاروق العادل...إلخ. لذلك قال كثير

من النَّحاة بأنَّ الأعلام لا توصف لاستغنائها بشهرتها ، ولأنَّ الوصف بطوله يناقض الغرض الذي وضع العَلَم لأجله وهو الاختصار ، قال ابن جني: «ومن ذلك ما قال أصحابنا: إنَّ وصف العَلَم جارٍ مجرى نقض الغرض ، وذلك أنَّ العَلَم إنَّما وضع ليغني عن الأوصاف الكثيرة ؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت: قال الحسنُ في هذه المسألة كذا. فقد استغنيت بقولك الحسن ، عن قولك: الرجل الفقيه القاضي العالم الزاهد البصري الذي كان من حاله كذا ومن أمره كذا. فلما قلت الحسن أغناك عن جميع ذلك.» (ابن جني ، 2003 ، ج3 ، ص238 ، 239). ومع هذا الذي ذكره فإنَّ الأعلام قد توصف في بعض الحالات ، كأن يكثر المُسمَّون باسم من الأسماء فيلتبس بغيره بسبب ذلك ، فيضطرُّ المتكلِّم إلى نعته لرفع الالتباس الحاصل «إذا وُصف العلم فلائنه كثر المسمَّون به ، فدخله اللَّبس فيما بعد ، فلذلك وصف ؛ ألا ترى أنَّ ما كان من الأعلام لا شريك له في العلمية فإنَّه لا يوصف ، وذلك كقولنا: الفرزدق ، فإنه لا يوصف... وإذا ذكرته باسمه الذي هو همام جاز وصفه فقلت: همام بن غالب ؛ لأن هماما شورك فيه فجاز لذلك لحاق الوصف له. فإن قلت: فقد يكثر في الأنساب وصف كثير من الأعلام التي لا شركة فيها نحو قولهم: فلان بن يشجب بن يعرب بن قحطان ونظائره كثيرة؟ قيل: ليس الغرض إلا التنقل به والتصدُّق إلى فوق ، وإعلام السامع وجه التَّسب ، وأنَّ فلانا اسم أبيه كذا واسم جده كذا ، فإنَّما البغية بذلك استمرار التَّسب وذكر الآباء شيئا فشيئا على توال. وعلى هذا يجوز أيضا أن يقال: الفرزدق بن غالب ، فأما على التخليص والتخصيص فلا.» (ابن جني ، 2003 ج3 ، ص238 ، 239). فالأصل في الأعلام التي لا شريك لها في العلمية ألا توصف لاستغنائها في الدلالة على المسمَّى بالشهرة والفرادة وعدم الاشتراك ، وعدم افتقارها إلى وصف يخصَّصها لتعرف. لكن إذا كثرت التسمية باسم من الأسماء وخيف التباس أحدها بغيره ممن يشاركه التسمية أو أريد بالوصف مجرد التنقل والتصدُّق في ذكر الأنساب ، جاز العدول عن الأصل وأبيح وصفه لرفع اللَّبس.

- ثالثا: ما لا يجتمعان في باب الجملة الاسمية والمبتدأ والخبر ونواسخهما:

1- لا يجتمع تعريف الخبر ، والعطف عليه بمبتدأ ثان لتناقض غرضي التعريف والعطف: يجوز العطف بمبتدأ ثان على الخبر النكرة فيقال: (زيد منطلق وعمرو) ، ويمتنع ذلك إذا كان الخبر معرفة فإذا قيل: زيد المنطلق لم يجز أن يعطف فلا يقال: زيد المنطبق وعمرو ، وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: «إذا نكَّرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدأ ثان... وإذا عرَّفت لم يجز

ذلك.» (شادي ، 2010 ، ص258-260). والعلة في ذلك أن تعريف الخبر وهو هنا (المنطلق) يفيد تخصيصه بزيد وقصره عليه دون غيره ، فلا مجال للعطف عليه ، بخلاف ما لو كان نكرة فيجوز أن يقال: زيد منطلق وعمرو.

2- لا يجتمع خبر كان ومصدرها: صرح ابن هشام بأن خبر كان ومصدرها لا يجتمعان ؛ لأن خبرها عوض أو كالعوض من مصدرها ، واستدل على ذلك بعدم جواز حذف هذا الخبر لأن العوض لا يحذف فلا يجتمع فيه أن يكون عوضا ومحذوفا فقال «لم يحذف خبر كان لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان.» (ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، 1969 ، ص795). لكنه لم يفسر لنا كيف يكون خبر كان عوضا أو كالعوض من مصدر كان.

3- منع اجتماع (كان) و(ما) الزائدة في نحو: أبا خراشة أما أنت ذار نفر: ذكر هذه المسألة جل النحاة من سيبويه والمبرد إلى ابن جني وابن مالك وابن هشام وغيره ، في باب حذف كان. واستدلوا عليها من السماع والقياس ، ومن ذلك شاهد الكتاب: (سيبويه ، دت ، ج1 ص59). أبا خراشة أما أنت ذار نفر *** فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الصَّبْعُ

قالوا: والأصل في هذا التركيب: لأن كنت ذار نفر. فحذفت اللام وكان اختصارا وعوضت كان بما فأصبح: أن ما أنت ذار نفر. ثم أدغمت النون في الميم فأصبحت: أما أنت ذار نفر. قأن مصدرية ، وما زائدة عوض عن كان المحذوفة ، والضمير اسم كان ، وذار خبرها. وقد ذهب النحاة قاطبة إلى منع الجمع بين (كان) المحذوفة و(ما) في مثل هذا التركيب للقاعدة العامة عندهم التي تنص على أن العوض والمعوض منه يتعاقبان ولا يجتمعان. ولم يخالف في هذا إلا المبرد فإنه أجاز أن يقال: (ابن عقيل ، 1985 ، ج1 ، ص296 ، 297). أما كنت منطلقا انطلقت. بإثبات ما الزائدة وذكر الفعل كان.

4- لا يجتمع اسم (لات) وخبرها ، والغالب حذف اسمها وقد يعكس: (لات) هي (لا) المشبهة بليس كُسِعتْ بقاء التانيث المفتوحة كقوله تعالى: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ سورة ص:3. أي: ليس الحين حين مناص ، بحذف مرفوعها ، وذكر ابن هشام أن (لات) تعمل عمل (ليس) وهو رفع الاسم ونصب الخبر ، غير أنها تختص بخاصيتين إحداها «أن اسمها وخبرها لا يجتمعان ، والغالب أن يكون المحذوف اسمها والمذكور خبرها ، وقد يعكس... كقوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ﴾ سورة ص:3... وقوله:

طلبوا صلحنا ولات أوان * فأجبنا أن ليس حين بقاء
وأصله: ليس الحين أوان صلح ، أو ليس الأوان أوان صلح. فحذف اسمها على القاعدة
وحذف ما أضيف إليه خبرها ، وقدر ثبوته فبناه كما بيني قبل وبعد ، إلا أن أوانا شبيه بنزال
فبناه على الكسر ونونه للضرورة.» (ابن هشام الأنصاري ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام
العرب ، 2004 ، ص 259-). فمن خصائص لات أنها لا يذكر معها اسمها وخبرها معا ، بل يذكر
أحدهما ، والغالب في المسموع عن العرب حذف الاسم.

رابعاً: ما لا يجتمعان في باب الجملة الفعلية والفعل والفاعل والمفعولات:

1- امتناع الجمع بين المفسّر والمفسّر في الحذف الواجب للفعل: يرى جمهور النحاة أن
الأصل في الشرط أن يقال: إن قام زيد قمت. لأن أدوات الشرط لا تدخل إلا على الأفعال.
ويجوز أن يقال: إن زيد قام قمت. ليس على سبيل التقديم والتأخير ، وإنما على سبيل الحذف
الواجب للفعل ، وتعويضه بفعل آخر بعد الاسم يكون عوضاً عنه ومفسراً له وعليه قوله
تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ التوبة: 06. ﴿ إِذَا
الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ التكوثر: 01. فأحد فاعل لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير: وإن استجارك أحد
استجارك. وكذلك قياس كل اسم مرفوع وقع بعد إن أو إذا (ابن عقيل ، 1985 ، ج 2
ص 86). ولكنهم يمنعون أن يقال: إن قام زيد قام قمت. لأنهم لا يجمعون بين
العوض (المفسّر) والمعوّض عنه (المفسّر) ، قال في أسرار النحو: «وحرف الشرط لا يدخل إلا
على الفعل ، فعلم أنه هناك فعل ، و(قام) يفسّره من أي نوع هو. وإنما وجب حذفه لكرهتهم
الجمع بين المفسّر والمفسّر.» (ابن كمال باشا ، 2002 ، ص 97). وسواء كان الفعل معلوما
مع فاعله ، أو مجهولاً مع نائبه ، فإن الجمهور يوجبون في مثل هذا التركيب حذفه لوجود ما
يفسره بعد الاسم. قال ابن هشام عن الحذف الواجب للفعل: «والواجب ضابطه أن يتأخر
عنه فعل مفسّر له ، وقد اجتمع المثالان في الآية الكريمة: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا
وَحُقَّتْ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ﴾ الانشقاق: 01 فالسمااء فاعل انشقت
محذوفة كالسمااء في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ ﴾ الرحمن: 37. إلا أن الفعل هنا مذكور.
والأرض نائب عن فاعل مُدَّتْ محذوفة. وكل من الفعلين يفسره الفعل المذكور فلا يجوز أن
يتلفظ به ؛ لأن المذكور عوض عن المحذوف وهم لا يجمعون بين العوض والمعوّض عنه.»
(ابن هشام الأنصاري ، 2004 ، ج 1 ، ص 217). وهذه المسألة فرع شاهد على القاعدة العامة

عند النحاة المبنية على استقراءهم الموسع لكلام العرب وخبرتهم بسنتهم في الكلام ، والتي قرروا فيها أن العرب لا تجمع بين العوض والمعوّض عنه ولا بين المفسّر والمفسّر .

2- وجوب حذف الفعل في الاشتغال ؛ لأنهم لا يجمعون بين المفسّر والمفسّر: يجوز

نصب زيد في نحو قول العرب: زيدا ضربته . وقولهم: زيدا مررت به . وزيدا ضربت غلامه . لكن النحاة اختلفوا في عامل النصب: فذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل المذكور بعده . أما البصريون فقالوا: إنه منصوب بفعل محذوف وجوبا ، وأن الفعل بعده عوضا عنه ومفسّر له وليس عاملا في الاسم المنصوب على سبيل الاشتغال ؛ لأن الفعل المذكور مشغول بعمله في الضمير المتصل به ، ولا يعمل عامل واحد في ضمير اسم وفي مظهره ، و قال ابن عقيل: «الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق فمثال المشتغل بالضمير: زيدا ضربته وزيدا مررت به . ومثال المشتغل بالسببي: زيدا ضربت غلامه...إذا وجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة فيجوز لك نصب الاسم السابق . واختلف النحويون في ناصبه: فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبا لأنه لا يجمع بين المفسّر والمفسّر .» (ابن عقيل ، 1985 ، ج 2 ، ص 129-). وعلى هذا يكون الاسم الواقع في بداية الجملة منصوبا على المفعولية لفعل مقدّر محذوف وجوبا يفسّره المذكور بعده . ولا يجوز الجمع بين هذا الفعل المذكور والمحذوف في تركيب واحد فلا يقال: كتبت الدرس كتبت ، ونحوه ؛ لأنه العرب لا تجمع بين المفسّر والمفسّر بل تقتصد وتتخفف وتحذف وتستغني عن أحدهما بالآخر .

3- سر اجتماع ما لا يجتمعان في نداء لفظ الجلالة: سبق القول في باب النكرة والمعرفة

عن امتناع الجمع بين الألف واللام والنداء ، وتلك القاعدة استثناء متعلق باسم الجلالة الذي يختص بجملة من الخصائص وتطراً عليه أصناف من التغيّرات ، وتظهر فيه ضروب من التخفيف بسبب شيوعه وكثرة استعماله ، منها اجتماع أل التعريف وياء النداء في أوله ، وأل التعريف والميم في آخره . فإنّ «لاسم الله تعالى خصائص: منها دخول يا عليه مع وجود اللام فيه ، ومنها زيادة الميم في آخره نحو: اللهم . ولا يجوز في غيره...ويجوز حذف حرف القسم في اسم الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره . ووجهه أنّ الشيء إذا كثّر كان حذفه كذره: لأنّ كثرت تجريه مجرى المذكور .» (السيوطي ، 1985 ، ج 2 ، ص 303-311-). فلاسم الجلالة خصائص ينفرد بها عن كل الأسماء ، منها اجتماع الياء بالألف واللام فيه نحو قولنا: يا الله

و«إنما جاز في هذا الاسم خاصة ؛ لأنه كثر في استعمالهم فخفَّ على ألسنتهم فجوزوا فيه ما لا يجوز في غيره.» (الأنباري ، أسرار العربية ، دت ، ص211). ونبين ذلك في المسألتين الآتيتين:

أ- اجتماع ما لا يجوز اجتماعه (الياء والألف واللام) في نداء لفظ الجلالة (يا الله): تجمع العرب في لفظ الجلالة بين الألف واللام وحرف النداء فتقول: يا الله. وهذا في ظاهره مخالف لقاعدة امتناع الجمع بين علامتي تعريف. وقد علل النحاة هذا العدول بوجهين: «أحدهما أن الألف واللام عوض عن حرف سقط من نفس الاسم ، فإن أصله إله ، فأسقطوا الهمزة من أوله ، وجعلوا الألف واللام عوضا منها. والذي يدل على ذلك أنهم جَوَّزُوا قطع الهمزة ليدلُّوا على أنها قد صارت عوضا عن همزة القطع. فلما كانت عوضا عن همزة القطع ، وهي حرف من نفس الاسم ، لم يمتنع أن يجمعوا بينهما. والوجه الثاني أنه إنما جاز في هذا الاسم خاصة لأنه كثر في استعمالهم فخف على ألسنتهم ، فجوزوا فيه ما لا يجوز في غيره.» (الأنباري ، أسرار العربية ، دت ، ص211). فالجمع بين علامتي تعريف على الوجه الثاني يعد استثناء وعدولا عن الأصل ، يبرره ميل العرب إلى التخفيف ، ومعنى ذلك كما يفهم من عبارة النحاة أن لفظ الجلالة كثير الاستعمال ، وذلك يجعله خفيفا على الألسنة ، فلما خف تحمل ثقل اجتماع العلامتين واستطالة العنصر اللغوي.

ب- حكم اجتماع الياء والميم في لفظ الجلالة (يا اللهم): منع البصريون الجمع بين ياء النداء والميم في آخر اسم الجلالة (اللهم) فلا يقال يا اللهم ، لأن الياء عوض عنها ، وأجاز ذلك الكوفيون ورووا فيه شعرا ورجزا لم يقبله البصريون. قال أبو البركات الأنباري متحدثا عن الميم في آخر اللهم: «ذهب البصريون إلى أنها عوض من يا التي للتنبيه والهاء مضمومة لأنه نداء ، ولهذا لا يجوز أن يجمعوا بينهما ، فلا يقولون: يا اللهم ؛ لئلا يجمعوا بين العوض والمعوض.» (الأنباري ، أسرار العربية ، دت ، ص211). وعلى هذا يكون الجائز عند الدعاء وفقا لمذهب البصريين أحد الوجهين: يا الله ، أو اللهم. ويمتنع يا اللهم لئلا يجمع بين العوض والمعوض.

4- لا يكادون يجمعون بين ياء النداء والتاء في نداء نحو: يا أبتِ ويا أمتِ: ذكر ابن هشام أن للعرب في نداء الأب والأم عشر لغات أكثرها شيوعا بينهم «أن تعوض تاء التأنيث عن ياء المتكلم وتكسرها.» (ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك ، دت ، ج4 ، ص39). فيقال في يا

أبي ويا أمي: يا أبت، ويا أمت. فتكون التاء المكسورة عوضاً عن ياء المتكلم، وفي ذلك تخفيف لأمن اللبس في كل اسم ليس له مؤنث من لفظه قال السيوطي: «ومن ذلك: يجوز أن يقال في النداء: يا أبت، ويا أمت بحذف ياء الإضافة وتعويض التاء» (السيوطي، 1985 ج2، ص314-321). والذي يهمننا هنا هو ما ذهب إليه ابن مالك من وجوب حذف الياء في الأمثلة السابقة إذا جيء بالتاء عوضاً عنها؛ لأن ذكرها يؤدي إلى اجتماع العوض والمعوّض منه، وذلك غير جائز عندهم فقال شرحاً لبنت ابن مالك:

وَفِي النَّدَا أَبْتُ أَمْتُ عَرْض *** وَكُسِرَ أَوْ افْتُتِحَ وَمَنْ يَأِ التَّاءُ عَوْضٌ.

«يقال في النداء: يا أبت، ويا أمت. بفتح التاء وكسرهما، ولا يجوز إثبات الياء، فلا تقول: يا أبتى ويا أمتي؛ لأنّ التاء عوض من الياء، فلا يجمع بين العوض والمعوّض منه.» (ابن عقيل، 1985، ج3، ص276). والحاصل أن حذف ياء الإضافة وتعويضها بالتاء في حكمه العام جائز عند غير ابن مالك لأمن اللبس في كل اسم ليس له مؤنث من لفظه، وهو واجب عند ابن مالك لمنع التطويل وتقادي اجتماع العوض والمعوّض منه. أمّا إذا كان المنادى اسماً له مؤنث من لفظه نحو: يا خالي ويا عمي، فلا مجال للحديث عن الاجتماع بين العوض والمعوّض منه، لأنه لا حذف ولا تعويض فيه قولاً واحداً عند جميع النحويين، فيقال: يا خالتي يا عمتي بإثبات ياء المتكلم لا غير، ولا تحذف الياء ولا تعوض فلا يقال: يا خالة يا عمّة كما قيل: يا أبت ويا أمت؛ لأن ذلك يؤدي إلى التباس نداء المذكر (الخال والعم) بنداء المؤنث (الخالة والعمّة).

5- هل يجوز أن يجمع تعريف النداء وتعريف العلمية في نداء الاسم العلم؟: قلنا سابقاً إن للنحاة قاعدة في باب التعريف قعدوها بناء على استقراء موسع لكلام العرب تنص على أن العرب لا تجمع في الاسم بين تعريفين. لكن هذه القاعدة تصطدم باستعمالات للعرب جمعت فيها بين علامتي تعريف منها ما سبق في لفظ الجلالة، ومنها نحو قولهم: يا محمد، يا هود يا صالح، فمحمد اسم علم معرف بالعلمية والنداء. وقد ذكر بعض النحاة أن تعريف العلمية يزول من الاسم قبل النداء، لذلك جاز دخول الياء عليه! وذكر آخرون أن الاجتماع الممنوع هو في حالة ما إذا كان التعريفان لفظيين معاً، أما إذا كانت إحدى العلامتين معنوية كما هو الحال مع العلمية، أو كانتا معنويتين معاً كالعلمية والإضافة المعنوية، فلا يمتنع الاجتماع وقد جمع ابن الأنباري في أسرار العربية الوجهين فقال: «فإن قيل: فقولهم: يا زيد! قد تعرف

بالنداء وبالعلمية؟ قيل: في ذلك وجهان: أحدهما أنا نقول أن تعريف العلمية زال منه وحدث فيه تعريف النداء والقصد، فلم يجتمع فيه تعريفان. والثاني أنا نسلم أن تعريف العلمية والنداء اجتماعا فيه، ولكن جاز لأننا إنما منعنا من الجمع بين التعريفين إذا كانا بعلامة لفظية كـ يا مع الألف واللام، والعلمية ليست بعلامة لفظية فبان الفرق بينهما والأول أصح.» (الأنباري، أسرار العربية، دت، ص209). ونرى أن الوجه الثاني أصوب خلافا لما صححه ابن الأنباري، فتعداد صياغة قاعدة منع اجتماع تعريفين بهمراعاة هذا الاستثناء فيقال فيها: لا تجمع العرب بين علامتي تعريف لفظيتين. ولا شك في أن هذا أقرب إلى منطق اللغة مما ذكره ابن الأنباري في الوجه الأول من أن تعريف العلمية يزول من العلم قبل النداء.

6- لا يجمعون بين اللام في أول المستغاث به والألف والهاء في آخره: تقول العرب في الندبة: يا زيداه يا عمراه بزيادة الألف والهاء في آخر المنادى. فإذا استغاثوا حذفوا الألف والهاء من آخره وعوضوهما بلام في أوله سماها النحويون لام المستغاث به. وحكموا بناء على الاستقراء أن العرب لم تجمع بينهما، فلو قلت: يا زيداه لم يجز لك لأن العوض والمعوض لا يجتمعان، قال الزجاجي في اللامات: «واعلم أن لام المستغاث به عوض من الزيادة التي تقع آخر المنادى عنك في قولك: يا زيداه، ويا عمراه. ولا يجوز الجمع بينهما، فلو قلت يا زيداه! لم يجز؛ لأن العوض والمعوض لا يجتمعان.» (الزجاجي، 1985، ص80). فهذا حكم نحوي تفصيلي وجزئية أخرى ناطقة بصدق القاعدة العامة التي قعدها نحاة العربية بخصوص امتناع اجتماع العوض والمعوض منه، وتدل على اتساع استقراءهم، وعمق أبحاثهم، ودقة أحكامهم، وقوة قواعدهم.

- خامسا: ما لا يجتمعان في باب التوابع والعدد والمعدود:

1- لا يجتمع نعت وحذف في التركيب الوصفي؛ لتناقض غرضيهما وتدافعيهما: يفتح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه؛ لأن غرض الحذف وهو الإيجاز، يناقض غرض الوصف وهو الإسهاب والإطناب. إن الصفة والموصوف من المتلازمين المتضامنين اللذين لا يجوز الفصل بينهما إلا لغرض، فهما كالكلمة الواحدة؛ لذلك كان حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه قبيحا عندهم، حتى شبهوه بحذف جزء من الكلمة وإقامة جزئها المتبقي مكانها ما يؤدي التباس المعنى غالبا؛ لذلك لم يجيزوه إلا في حالتين اثنتين:

- الأولى: حالة أمن اللبس وتحقق الفائدة ، كما في النعوت الخاصة مثل: الكاتب والعاقل. قال ابن السراج: «اعلم أنَّ إقامة النعت مقامَ المنعوتِ في الكلام قبيحٌ، إلَّا أنَّ يكونَ نعتاً خاصاً يخصُّ نوعاً مِنَ الأنواعِ، كالعاقل الذي لا يكونُ إلا في الناسِ، والكاتبِ وما أشبه ذلك ممَّا تقعُ به الفائدةُ، ويزولُ اللبسُ.» (ابن السراج، 1996، ج3، ص463، 464). ومنه قول الفقهاء: يشترط للحاجة والمسافرة محرم، التقدير: يشترط للمرأة الحاجة والمسافرة محرم. لكن تاء التأنيث المربوطة في الصفة قرينة لفظية أغنت عن ذكر الموصوف. وأما في الصفات غير الخاصة كالطويل والقصير وكل ما يشترك فيها كثير من الأشياء، فإنَّ حذف الموصوف فيها وإقامة الوصف مقامه مُلبس، لعدم علم السامع على أيِّ الأشياء يعود الوصف، فَيَنبَهِمُ المعنى ويقع الالتباس. ومع ذلك فإن كانت هناك قرينة حالية تدل على المحذوف كأن يكون السامع حاضراً مع المتكلم ولم يكن معهما من يتصف بتلك الصفة إلا شيء واحد، جاز حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه؛ لأنك «إذا قلت: هذا الطويل فإنما تريد: الرجل الطويل أو الرمح الطويل أو ما أشبه ذلك؛ لأنَّ هذا مبهم يصلح أن تشير به إلى كل ما بحضرتك. فإذا ألبس على السامع فلم يدر إلى الرجل تشير أم إلى الرمح؟ وجب أن تقول: بهذا الرجل أو بهذا الرمح. فالمبهم يحتاج إلى أن يميز بالأجناس عند الإلباس، فلهذا صار هو وصفته بمنزلة شيء واحد، وخالف سائر الموصوفات؛ لأنها لم توصف بالأجناس، وإنما يجوز أن تقول بهذا الطويل إذا لم يكن بحضرتك طويلان فيقع لبسٌ، فأما إذا كان شيئان طويلان لم يجز إلا أن تذكر الاسم قبل الصفة.» (ابن السراج، 1996، ج2، ص31-33). وهذا يدل على أن المعتبر في الجواز والمنع هو أمن اللبس.

- الثانية: حالة الضرورة الشعرية ولو التبس المعنى: «فإذا اضطرَّ الشاعرُ، فله أن يقيم الصفة مقامَ الموصوف...فَمِنْ قَبِيحٍ ما جاء في ضرورة الشاعر قوله (من الوافر):
مِنْ أَجْلِكَ يَا لَيْتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي *** وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَدِّ عَنِي.

فأدخل يا على التي، وحرف النداء لا يدخل على ما فيه الألف واللام إلا في اسم الله عز وجل، وقد مضى ذكرُ ذا، فشبه الشاعر الألف واللام في (التي) باللام التي في قولك: الله عز وجل. إذ كانتا غير مفارقتين للاسمين.» (ابن السراج، 1996، ج3، ص463، 464) و(التي) نعت أقيم مقام المنعوت المحذوف وهي (المحبوبة). ونظرا لإيقاع هذا النوع من الحذف في اللبس فإن أكثر شواهد جاءت شعرية، وقد يعود ذلك لأن اللبس يقبل فيه أكثر مما يقبل

في النثر ، ومعلوم أيضا أن الضرورة الشعرية قد تدعو إلى ارتكاب كثير منه ، يقول ابن جني: «وقد حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وأكثر ذلك في الشعر. وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره ، وذلك أنّ الصفة في الكلام على ضربين: إما للتخليص والتخصيص وإما للمدح والثناء ، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب ، لا من مظانّ الإيجاز والاختصار. وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه ، هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان ؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: مررت بطويل لم يستبين من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك ؟ وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به ، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث.» (ابن جني ، 2003 ، ج 2 ، ص 366). إن كلام ابن جني تقريرا لقاعدة لا حذف ولا تخفيف إذا أدّى إلى اللبس أو نقض أغراض مقصودة. وفيه تقريظ بين الشعر والنثر من حيث المواضع التي يتحمل فيها اللبس والثقل ، والمواضع التي لا يتحمل فيها. وفيه أيضا إشارة إلى تحمّل اللبس عند الاتكال على السياق والقرائن. وما يهمن نحن هنا هو أن العرب لا تجمع في التركيب الوصفي بين النعت وحذف الموصوف لتناقض الغرضين.

2- لا يجتمع توكيد وحذف ؛ لتدافعهما غرضيهما وتناقضهما: كما تعارض غرض الوصف وتدافع مع غرض الحذف ، كذلك يتعارض غرض التوكيد معه. ومذهب العرب في هذا أنّ كلّ ما حُذف تخفيفا لا يجوز توكيده. إذ الغرض من الحذف هو التخفيف والإيجاز ، أمّا التوكيد فهو ذكر وزيادة وإسهاب. فإذا حذفت العرب لفظا من الجملة بغرض التخفيف فإنها لا تؤكدها ؛ وذلك لئلا يجتمع تخفيف وتوكيد في كلامهم قال ابن جني: «فإن قلت: فإذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر ، فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك: الذي ضربت زيد. فتقول: الذي ضربت نفسه زيد. كما تقول: الذي ضربته نفسه زيد؟ قيل: هذا عندنا غير جائز. وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت ، بل لأمر آخر وهو أنّ الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم. فلو ذهب توكيده لنقضت الغرض ، وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز ، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان ، فلم يجز أن يجتمعا... وعلى الجملة فكل ما حذف تخفيفا فلا يجوز توكيده ؛ لتدافع حاله به ، من حيث التوكيد للإسهاب والاطناب والحذف للاختصار والإيجاز. فاعرف ذلك مذهبا للعرب.» (ابن

جني ، 2003 ، ج1 ، ص287-). فليس الحال مقتصرًا على الشاهد الذي ذكره ابن جني هنا بل هو قاعدة ناطقة بمذهب العرب وسنتها في الكلام إيجازًا وإطنابًا.

3- لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد لإغناء أحدهما عن الآخر: لهذه القاعدة عدة شواهد وجزئيات تشهد بصحتها ، نلخصها في المسألتين الآتيتين:

أ- لم يجمعوا بين حرفي استفهام ، وحرفي نفي ، وحرفي مضارعة: صرح ابن جني بأن حرفين لمعنى واحد لا يجتمعان في كلام العرب ، وذلك كأحرف المضارعة ، والنفي ، وحرفي الاستفهام: الهمزة وهل ، خلافاً لحروف العطف فقال: «يؤكد عندك اختلاف حروف العطف لجواز دخول بعضها على بعض ، إذ كان حرفان لمعنى واحد لا يتواليان ، ولما كانت حروف المضارعة كلها كالحرف الواحد ، لم يجز أن يدخلوا بعضها على بعض ، كما لا يجمعون بين حرفي استفهام ولا حرفي نفي ؛ فلذلك جاز حمل بعض حروف المضارعة على بعض ، ولم يجز حمل بعض حروف العطف على بعض.» (ابن جني ، 1993 ، ج1 ، ص387). ويفهم من كلام ابن جني أن في هذه المسألة قاعدتين: الأولى: منع الجمع بين حرفين لمعنى واحد وذلك حال أحرف المضارعة ، وهذا يعني أن الحرفين إذا لم يكونا لمعنى واحد جاز تواليهما واجتماعهما كما هو الحال مع حروف العطف التي يدخل بعضها على بعض. الثانية: ما امتنع اجتماعه جاز حمل بعضه على بعض كحروف العطف ، وما جاز اجتماعه امتنع حمل بعضه على بعض كأحرف المضارعة.

ب- كراهية الجمع بين حرفي توكيد: أجاز الكوفيون دخول لام الابتداء التي تفيد التوكيد على خبر لكنّ قياساً على دخولها على خبر إنّ نحو: ما قام زيد لكن عمراً لقائم. وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز لأنّ «الأصل في هذه اللام أن تكون متقدمة في صدر الكلام فكان ينبغي أن تكون مقدمة على إنّ ، إلا أنه لما كانت اللام للتأكيد وإنّ للتأكيد ، لم يجمعوا بين حرفي تأكيد. فكان الأصل يقتضي أن تنقل عن صدر الكلام وتدخل الاسم لأنه أقرب إليه من الخبر ؛ إلا أنه لما كان الاسم يلي إنّ كرهوا أن يدخلوها على الاسم كراهية للجمع بين حرفي تأكيد ، فنقلوها من الاسم وأدخلوها على الخبر.» (الأنباري ، الإنصاف ، 2003 ، ج1 ص208-218). والذي يهمننا من هذه التعليقات والتفديرات التي ذكرها أبو البركات هو أن مذهب البصريين هو منع اجتماع حرفي توكيد في جملة إنّ ولكن ، واحتجوا لمذهبهم بتفادي

الجمع بين حرفي تأكيد. وقد يقول قائل: إن ميل العرب إلى الإيجاز والاقتصاد والتخفيف يقوي حجة البصريين ، إذ إن المعنى المراد ، إذا ظهر بلفظ واحد ، فلا معنى لإضافة لفظ آخر. وذلك صحيح لولا أن ما منعه البصريون هو توالي حرفي تأكيد ، لا اجتماع الحرفين مطلقا في جملة إن ولكنّ ، وذلك أن الحرفين اللذين منعوهما من الاجتماع متواليين في الاسم وقبله قد اجتماعا متفرقين في الجملة بإباحة دخول اللام على خبر إنّ عند البصريين ، وعلى خبر لكن عند الكوفيين. ويبقى السؤال الموجه للبصريين: كيف جاز اجتماعهما في جملة إنّ وامتنع اجتماعهما في جملة لكنّ ؟ أذلك لأنه لم يسمع عن العرب أم هو مجرد تحكّم.

4- لا يجتمع العدد والمعدود مع الواحد والاثنين: لا يحتاج العددان واحد واثنان إلى تمييز ؛ لذلك قرّر النحاة أنه لا يجتمع العدد والمعدود فيهما ، وعلى هذا يكون المتكلم مُخَيَّرًا: إما أن يقول: امرأة وامرأتان ، وإما أن يقول: امرأة واحدة وامرأتان اثنتان. ولا يجوز أن يقول: واحدة امرأة ، واثنان امرأتين ، كما يقال: ثلاثة رجال ، وعشر نسوة. قال ابن هشام: «اعلم أن الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين...الثاني أنها لا يجمع بينهما وبين المعدود فلا تقول: واحد رجل ، ولا اثنا رجلين ؛ لأن قولك: رجل ، يفيد الجنسية والوحدة. وقولك: رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد. فلا حاجة إلى الجمع بينهما. أما البواقي فلا تستفاد العدة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعا ؛ وذلك لأن قولك ثلاثة يفيد العدة دون الجنس. وقولك: رجال يفيد الجنس دون العدة. فإن قصدت الإفادتين جمعت بين الكلمتين.» (ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك ، ج4 ، ص243). ففائدة العدد أنه دليل العدة ، وفائدة المعدود أنه دليل على المعدود وتمييز لجنسه ، وقد اجتمعت الفائدتان في الواحد والاثنين بالعدد دون حاجة إلى المعدود ، فاستغني به عنه ، خلافا للجمع.

خاتمة: في ختام هذا البحث الذي حاولنا فيه تتبع ما لا يجتمعان في المستوى النحوي للغة العربية ، نقرّ بأننا لم نستوف جميع مسائل هذه الظاهرة وجزئياتها ، بل حسبنا أننا حاولنا ذلك ، فوقفنا على أكثرها وأشهرها ، فجاء في نحو ثلاث وعشرين مسألة ، ويمكن بيان أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط الآتية:

1. هناك أمور كثيرة يجب اجتماعها وتضامها في كلام العرب ؛ لأن الفصحاء هكذا نطقت بها مجتمعة دون فصل أو حذف إلا في الشاذ النادر ، وذلك كالمضاد والمضاد إليه ، والصفة والموصوف وغيرها.

2. خلافا للقاعدة السابقة فإن للعرب سنة أخرى خلاصتها أنها لا تجمع في كلامها بين أمور كثيرة إن في المستوى الصوتي أو الصرفي أو النحوي ، ويمكن رد ذلك إلى ثلاثة أسباب:
ما لم يجتمعا لخصيصة من خصائص كلام العرب: كعدم اجتماع بعض الأصوات في الكلمة العربية ، ومنع التقاء ساكنين.

ما يمنع اجتماعهما لإغناء أحدهما عن الآخر: كالعوض والمعوض منه ، والمفسر والمفسر: كامتناع الجمع بين علامتي إعراب ، أو تثنية ، أو تعريف. والجمع بين الياء والميم في يا اللهم. والفعل وما الزائدة في نحو: أما أنت ذا نفر. والفعل ومفسره في نحو: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ التكوير: 01، وزيدا ضربته. واجتماع حرفين لمعنى واحد ، والعدد والمعدود مع الواحد والاثنيين.

ما يمنع اجتماعهما لتضادهما وتناقضهما وتدافع غرضيهما: كامتناع اجتماع التنوين بالألف واللام أو الإضافة ، والعلمية والنعت ، وخبر كان ومصدرها ، والحذف بالنعت أو التوكيد.

3. يجوز أن يجتمع ما لا يجتمعان في مواضع منها:
الجمع الشاذ المحفوظ ، كضرورات الشعر ، واجتماع العوض والمعوض منه في: يا اللهم وحذف النعت.

الجمع فرارا من الثقل والتماسا للخفة: وذلك فيما كثر استعماله كاجتماع علامتي تعريف (الياء والألف واللام) في لفظ الجلالة. واجتماع الحذف والعوض فيما كثر استعماله أيضا ومنه حذف ياء النداء وهي عوض من الفعل العامل عند البصريين- من كل منادى لا يوصف ب أي كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ يوسف: 29. وعدم جمعهم بين همزتين في كلمة واحدة إلا ما جاء نادرا فرارا من ثقل الهمزة. ووجوب كتابة الأفعال التي تجاوزت ثلاثة أحرف بالألف نحو: أحيأ وأعيأ. رغم أن الأصل فيها جواز كتابتها بالياء.

الجمع لرفع اللبس: وذلك مثل جواز اجتماع العلمية والوصف في الأعلام التي يكثر المتسمون بها (وصف العلم). وجواز اجتماع الحذف والنعت في التركيب الوصفي (حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه).

قائمة المصادر والمراجع:

- أحمد بن سليمان ابن كمال باشا. (2002). أسرار النحو (الإصدار 2). (أحمد حسن حامد ، المحرر) دمشق: دار الفكر.
- تھام حسان. (2006). اللغة العربية معناها ومبناها (الإصدار 5). دب: عالم الكتب.
- عبد الرحمن كمال الدين أبو البركات الأنباري. (دت). أسرار العربية (الإصدار دط). (محمد بهجت البيطار ، المحرر) دمشق: مذبوعات مجمع دمشق.
- عبد الرحمن كمال الدين أبو البركات الأنباري. (2003). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (الإصدار 1 ، المجلد 1). (محمد محي الدين عبد الحميد ، المحرر) بيروت: المكتبة العصرية.
- عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري. (1995). الباب في علل البناء والإعراب (الإصدار 1 ، المجلد 1). (غازي مختار طلبمات ، المحرر) دمشق: دار الفكر.
- عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي. (1985). كتاب اللامات (الإصدار دط). (مازن المبارك ، المحرر) دمشق: دار الفكر.
- عثمان أبو الفتح ابن جني. (1993). سر صناعة الإعراب (الإصدار 2 ، المجلد 1). (حسن هندواي ، المحرر) دمشق: دار القلم.
- عثمان أبو الفتح ابن جني. (2003). الخصائص (الإصدار 3 ، المجلد 3). (محمد علي النجار ، المحرر) مصر: الهيئة المصرية لعامة للكتاب.
- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي. (1985). الأشباه والنظائر في النحو (الإصدار 1 ، المجلد 2). (عبد العال سالم مكرم ، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.
- عبدالله بهاء الدين ابن عقيل. (1985). شرح ألفية ابن مالك (الإصدار 2 ، المجلد 3). (محمد محي الدين عبد الحميد ، المحرر) دمشق: دار الفكر.
- عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري. (دت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (الإصدار دط ، المجلد 4). (محمد محي الدين عبد الحميد ، المحرر) بيروت: المكتبة العصرية.
- عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري. (2004). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (الإصدار 1). (محمد محي الدين عبد الحميد ، المحرر) القاهرة: دار الطلائع.
- عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري. (1969). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (الإصدار 2). (مازن المبارك المحرر) دمشق: دار الفكر.

عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه. (دت). الكتاب (الإصدار 1، المجلد 1). (محمد عبد السلام هارون المحرر) بيروت: دار الجيل.

محمد إبراهيم شادي. (2010). شرح دلائل الإعجاز للجرجاني (الإصدار 1). مصر: دار اليقين.

محمد بن يزيد أبو العباس المبرد. (دت). المقتضب (الإصدار 1). (محمد عبد الخالق عزيمة، المحرر) القاهرة: وزارة الأوقاف.

محمود بن عمر أبو القاسم الزمخشري. (1993). المفصل في صناعة الإعراب (الإصدار 1). (علي أبو ملح، المحرر) بيروت: دار ومكتبة الهلال.

محمد بن سهل أبو بكر ابن السراج. (1996). الأصول في النحو (الإصدار 3، المجلد 3). (عبد الحسين الفتالي المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.

محمد بن القاسم أبو بكر الأنباري. (2005). شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. (بركات يوسف هبود، المحرر) بيروت: المكتبة العصرية.